

الخصائص المهنية لأستاذ التعليم العالي في ظل القانون الأساسي للأستاذ الباحث

*The professional characteristics of the university
professor through the basic law of the research professor*

بسمّة بن صالح

جامعة العربي بن مهيدي
أم البواقي، الجزائر

Besma1bensalah87@outlook.com

كريمة حيواني*

جامعة العربي بن مهيدي
أم البواقي، الجزائر

Hiouani.karima@univ-oeb.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/06 تاريخ القبول: 2024/05/08 تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص:

ارتأينا من خلال هذه الدراسة إلى استخراج متطلبات أداء الأستاذ الجامعي لمهامه، تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى بحيث تكونت عينة الدراسة على 23 مادة قانونية منتقاة من القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الصادر في: 4 مايو 2008 والمرسوم الصادر بـ: 6 يناير 2009، والتي تناولت مهام الأستاذ الباحث، وعلى هذا الأساس تم تقسيم فئات التحليل إلى ستة فئات هي: التدريس، البحث، الإشراف والمرافقة البيداغوجية، والتقويم، والتكوين، وخدمة المجتمع، وخلصت الدراسة إلى تحديد مجموعة من الخصائص والمهارات التي يستوجب توفرها في الأستاذ الباحث حتى يتمكن من اداء مهامه أداء متقنا.

الكلمات المفتاحية: الخصائص المهنية، المهارات، أستاذ التعليم العالي، القانون الأساسي للأستاذ الباحث.

Abstract:

This study aimed to extract the requirements for performing the tasks of a university professor, by analysing the content of a sample consisting of 23 legal articles contained in the basic law of the research professor issued on: May 4, 2008 and January 6, 2009, which dealt with the tasks of the research professor either explicitly or implicitly.

This research concluded that the tasks entrusted to the university professor, which are divided into the following categories: teaching, research,

* المؤلف المرسل.

supervision and pedagogical accompaniment, evaluation, training, and community service, require a set of specific characteristics and skills that must be in the researcher professor to well accomplish each task.

Key words: The professional characteristics, skills, university professor, basic law of the research professor

مقدمة:

يعتبر قطاع التعليم العالي معقلا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهو أساس كل نهضة نوعية، يشهدها العالم سعيا منه إلى أحداث تغييرات وتطورات سريعة ونوعية في شتى المجالات.

فهو مطالب إلى حد كبير بالانصياع لهذه المستجدات، وأحداث تغييرات جذرية على منظومته التعليمية معتمدا على الأساليب والآليات الملائمة وصولا إلى تحقيق ما يعرف بجودة المنتجات التعليمية، وتسويقها، والجودة التعليمية كمصطلح قابل للتجسيد واقعا بمختلف أبعاده يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر، من حيث قدرته على مواكبة أحدث الأنظمة العالمية المزمع ترسيمها في سياق العولمة. ما يدعو إلى ضرورة اتباع مقاييس عالمية في التعليم والبحث العلمي والتدريب، تسهلا وتسريعا لتبادل الخبرات بين الدول والمؤسسات التعليمية على مستوى النخب في جميع الحقول المعرفية، وقد انتهت الجزائر إلى ضرورة معالجة الاختلالات المسجلة في نظامها التعليمي، عن طريق تطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، من خلال اعتماد خطة إجرائية تم تنفيذها ابتداء من سنة 2004، وانطلقت من إعادة هيكلة النظام الجامعي وفق نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه (ل.م.د LMD)، على مستوى 49 مؤسسة جامعية و13 ميدانا⁽¹⁾ وصار الآن معمما على كل الجامعات الجزائرية.

ويهدف النظام التعليمي الجامعي (ل.م.د LMD) في فلسفته إلى الارتقاء بمتطلبات التعليم العالي وتحقيق تكوين نوعي متميز عن سابقه، وربط الجامعة بالمحيط السوسيو-اقتصادي من خلال التركيز على تطوير كل التفاعلات الممكنة بينها وعالم الشغل، وكذا تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن، والانفتاح أكثر على التغيرات العلمية والتكنولوجية العالمية، وتشجيع التبادل والتعاون بين الدول وتنويعهما⁽²⁾. كما يقوم على مقاربة بيداغوجية مختلفة عن سابقتها، تقوم على: هيكلة جديدة للتعليم، ومضامين محينة للبرامج البيداغوجية، وتقييم وتأهيل عروض التكوين، وإعادة تنظيم التعليم.

فإن ضمان جودة تطبيقه، تستوجب توفير موارد مادية وبشرية كافية كما وكيفا، قادرة على تجسيد أهدافه من خلال نوعية أدائها وما تملكه من مؤهلات وخصائص. وعلى اعتبار أن الأستاذ الجامعي هو القائم على تحقيق ما يرمي إليه النظام التعليمي في الجامعة بيداغوجيا، باعتباره همزة الوصل بين أهداف الجامعة وأهداف الطلبة، وأحد المساهمين في نجاح أو فشل هذين الطرفين في تحقيق أهداف التعليم، فقد وصل عدد أساتذة الجامعة بالجزائر في 2021 إلى 61277 أستاذا (21% منهم من صنف الأستاذية) بما يوافق أستاذا واحدا لكل 25 طالبا، (3) ولكي يقوم هؤلاء الأساتذة بمهامهم بكفاءة واقتدار، كان لابد عليهم أن يتمتعوا بقدر كاف من القدرات والكفاءات التعليمية الضرورية، خاصة وأن وظيفتهم لم تعد مقتصرة على تزويد الطالب بالمعلومات والحقائق وفق فلسفة هذا النظام، بل تعدتها إلى أن أصبحت عملية تربية شاملة لمختلف جوانب نمو الشخصية لديه معرفيا ونفسيا واجتماعيا، واختلف دور الأستاذ الجامعي فيه عن الدور المنوط به سابقا في جوانب كثيرة. ما أدى بنا إلى التساؤل عن ماهية الخصائص (من معارف ومهارات وكفاءات) اللازم توفرها في الأستاذ الجامعي حتى يتمكن من تأدية مهامه الجديدة على أكمل وجه.

أولا/ منهجية الدراسة:

1/ إشكالية الدراسة:

في ضوء ما سبق، يمكن تحديد إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيس التالي:
ماهي الخصائص المهنية الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي الجزائري استنادا
إلى القانون الأساسي للأستاذ الباحث المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق
ل 3 مايو سنة 2008 ؟

2/ أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو استخلاص جوانب الخصائص المهنية للأستاذ الجامعي حسب ما تم سنه من نصوص قانونية موضحة لهذا النظام، ومحددة لمعامله. وعليه، فإن الإجابة على التساؤل السابق تستدعي منا تحقيق الغايات التالية:

- الوقوف على أهم المهام المسندة للأستاذ الجامعي في ظل نظام (ل.م.د) بالاعتماد على النصوص القانونية المحددة لذلك.

- تحديد أهم المتطلبات الوظيفية الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي من خلال نفس النصوص.

- التعرف على الخصائص والمواصفات المهنية التي يجب أن تتوفر في الأستاذ الجامعي حسب هذا القانون

3/ أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في تحديد خصائص الأستاذ الجامعي وفق ما يتطلبه نظام (ل.م.د) الذي تطبقه كل الجامعات الجزائرية، من خلال إمكانية الاعتماد على تلك المتطلبات في عمليات الانتقاء الجيد لهذه الشريحة المهمة في الموارد البشرية لأي جامعة، ومن جهة أخرى المساهمة في توفير معايير بناء برامج تدريبية للأساتذة الجامعيين لتحسين أدائهم.

4/ التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة:

إن تحديد المصطلحات والتعريفات خطوة أساسية يقوم بها الباحث من أجل تحديد مسار بحثه وسيتم إدراج التعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية في الدراسة وهي:

- الخصائص المهنية: هي مجموع الصفات والمتطلبات التي يحتاجها الأستاذ الجامعي لأداء مهامه المحددة قانونيا.

- أستاذ التعليم العالي: هو ذلك الفرد الذي تتوفر فيه مجموعة من المؤهلات والمهارات التي تؤهله للقيام بمهام التدريس والتأطير والإشراف والبحث العلمي وأدائها على أحسن وجه .

- القانون الأساسي للأستاذ الباحث: هو مجموعة من المواد التي تحدد الإطار القانوني لوظيفة ومهام أستاذ التعليم العالي، وهو موثق في الجريدة الرسمية في المرسومين التنفيذيين الصادرين بسنتي 2008 و2009

5/ منهج الدراسة:

بما أن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل محتوى نصوص قانونية لاستخلاص مهام الأستاذ الجامعي أولا، ثم الخصائص الواجب توفرها فيه ليقوم بأدائها على أكمل وجه، أي أن الدراسة ستقوم بوصف وتحليل هذا القانون وتستنبط منه بعض الخصائص السائدة في هذه النصوص والتي يمكن أن تساعد في تحديد ملامح الأستاذ الجامعي، فإن المنهج المناسب لهذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي.

6/ عينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المرسومين التنفيذيين الصادرين خلال سنتي 2008 و2009، واللذين تناولوا الأستاذ الباحث وهما:

- المرسوم التنفيذي رقم: 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق 3 يناير سنة 2009 يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفايات التنفيذ. وهما من الجرائد الرسمية الصادرة في: 4 مايو 2008 و6 يناير 2009.

وقد تم اختيار هذين المرسومين تحديدا لأنها النصوص القانونية التي فصلت في طبيعة مهام الأستاذ الجامعي بعد تطبيق الجرائد لنظام لم د خلال سنة 2004 وبالتالي تغير بيداغوجية التعليم العالي، وتغير دور الأستاذ الباحث في هذا النظام، حيث بلغت مفردات مجتمع الدراسة الكلي 23 مادة قانونية في كل من المرسومين، تناولت المهام والأدوار والوظائف التي يقوم بها الأستاذ الجامعي .

جدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة

المرسوم	المواد
المرسوم التنفيذي رقم: 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.	4، 8، 9، 10، 11، 13، 14، 22، 23، 30، 33، 37، 41، 44، 49، 54، 55، 60، 61، 62
المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق 3 يناير سنة 2009 يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفايات التنفيذ.	2، 7، 8

7/ أداة الدراسة:

تم الاعتماد على تحليل المحتوى الذي يعتبر وسيلة بحث غير مباشرة، تستخدم في معالجة النصوص المكتوبة والأشرطة الصوتية والأفلام المصورة بغض النظر عن الزمن الذي تنتمي إليه⁽⁴⁾، ولا تعد تقنية تحليل المحتوى أفضل تقنية لتحليل المواد المنتجة حاليا فقط، بل تناسب حتى محتوى المواد التي أنتجت في الماضي، لأنها تسمح بتسليط الضوء على حادثة أو فعل فرد أو جماعة توجد حوله أثار مكتوبة⁽⁵⁾، ومن الممكن أن تكون النتائج المتحصل عليها من تحليل المحتوى كمية أو كيفية.

استخدمت هذه الدراسة التحليل الكمي والكيفي للمواد القانونية عينة الدراسة، اعتمادا على الكلمة والجملة كوحداث للتسجيل، أي مؤشرات تقاس من خلالها الأهمية النسبية للفئات والمؤشرات المحددة، والتي تركز أساسا على أهم المهام المنوطة بالأستاذ الباحث. أي تحليل المحتوى الظاهري والمستتر للمواد القانونية المذكورة بغية استنتاج الخصائص المهنية للأستاذ الباحث في ظل نظام ل.م.د، انطلاقا من تحديد أهم الكفاءات والسمات والمتطلبات التي يجب أن تتوفر فيه.

ثانيا/ إجراءات التحليل

1/ تحديد موقع النص:

النص في هذه الدراسة عبارة عن 23 مادة قانونية عينة الدراسة، تم انتقاءها من مواد المرسومين التنفيذييين اللذين يتناولان القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، الذي يشمل مجموعة القواعد القانونية التي يتم بمقتضاها توضيح الحقوق والواجبات الخاصة بالأستاذ بالإضافة إلى تنظيم حياته المهنية.

2/ تحديد فئات التحليل:

تم الاعتماد على ست فئات التي تحدد المهام الأساسية للأستاذ الجامعي وهي كالتالي:

- فئة التدريس، فئة البحث العلمي والبيداغوجي، فئة الإشراف والمرافقة، فئة التكوين
- فئة التقويم، فئة خدمة المجتمع.

3/ التحليل الكمي للفئات:

أ/ تحديد المؤشرات والوزن النسبي لفئات التحليل:

انطلاقا من كون الفئات تحتوي على مجموعة من الكلمات أو العبارات ذات المعنى المتشابه أو التضمينات المشتركة، يطلق عليها مصطلح المؤشرات، فقد تم القيام بمسح أولي للمواد عينة الدراسة، نتج عنه وضع قائمة بالكلمات والجمل الواردة بها والتي تدل على كل فئة من الفئات الست المحددة أعلاه.

ثم وبغرض تحديد أهمية كل فئة من المهام المسندة للأستاذ الباحث ضمن عينة الدراسة، تم حساب الوزن النسبي لورود مؤشرات كل فئة في هذه المواد، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الأهمية النسبية لفئات التحليل (مهام الأستاذ الباحث).

الفئات	التدريس	البحث ع.ب	الإشراف والمرافقة	التقويم	التكوين	خدمة المجتمع
تكرار ورود الفئات في المواد القانونية	10	5	17	9	8	3
الوزن النسبي للفئة	19%	10%	33%	17%	15%	6%

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (02) أن مهمة الإشراف والمرافقة قد حازت على أكبر تكرار (33%) في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، حيث خصص لها القانون مرسوما تنفيذيا كاملا لشرح هذه العملية والشروط الواجب توفرها من أجل القيام بها، لأن هناك بعض العمليات المستحدثة فيها التي لم تكن من قبل، ظهرت فقط بظهور نظام ل.م.د، تلتها مهمة التدريس بنسبة تقدر بـ(19%) وهذا لاعتبارها الأساس الذي تركز عليه العملية التعليمية، ثم جاءت مهمة التقويم بنسبة(17%) باعتبارها عملية يتم على أساسها التعرف على السلبيات والايجابيات في المهام الأخرى، أما مهمة التكوين فقد كانت بنسبة تقدر بـ(15%) . وأهمية هذه العملية تكمن في أنها الأساس الذي يتم بموجبه تطوير وتجديد المعارف، بالإضافة إلى تنمية بعض المهارات الوظيفية، أما مهمة البحث فقد كانت نسبتها(10%) وتظهر أهميتها في أنها تعمل على زيادة الجانب المعرفي للأستاذ ومن الممكن أيضا أن تعمل على تنمية المجتمع بتلك الأبحاث والدراسات، أما خدمة المجتمع فقد أخذت نسبة (6%) من حيث ورودها في المواد عينة الدراسة، التي تعتمد عليهما الجامعة في تحقيق التنافسية من جهة وتنمية المجتمع وخدمته من جهة أخرى، وهو يعكس اهتمام هذا النظام بجعل الجامعة نسقا مفتوحا على المجتمع، الهدف من وجوده أساسا هو خدمة وتنمية هذا الأخير من جميع النواحي.

ب/ الفئة المتعلقة بمهمة التدريس

جدول رقم (03) : تكرارات مؤشرات مهمة التدريس في عينة الدراسة.

الرقم	المؤشرات	التكرارات	النسب
1.	التعليم	17	20%
2.	التدريس	14	16%
3.	الطرق البيداغوجية	1	1%
4.	إعداد المعرفة	1	1%
5.	نقل المعرفة	1	1%

6.	الأعمال الموجهة	7	8%
7.	الأعمال التطبيقية	7	8%
8.	إعداد المستندات البيداغوجية	3	4%
9.	المشاركة في أشغال الفرق البيداغوجية	6	7%
10.	إعداد المطبوعات	3	4%
11.	تحضير الدروس	4	5%
12.	تحسين الدروس	4	5%
13.	تدريس نوعي	1	1%
14.	نشاطات التصور	2	2%
15.	استعمال الأدوات والدعائم البيداغوجية	1	1%
16.	ضمان محاضرات وحلقات وورشات على مستوى التكوين في الدكتوراه	1	1%
17.	التسيير البيداغوجي	2	2%
18.	النشاطات	9	11%
19.	تأطير النشاطات	1	1%
	المجموع	85	100%

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن التعليم هو الركيزة الأساسية لمهمة التدريس حسب هذا القانون على اعتبار أنه الهدف الأسى من العملية التعليمية وهذا بنسبة تقدر بـ 20%، تلتها في المرتبة الثانية التدريس، بنسبة قدرها 16 % كونه العملية التي يتم بمقتضاها نقل المعلومات من الأستاذ إلى الطالب، حيث اختلفت النسب في أشكاله وهذا تبعا لأهمية كل شكل، حيث نرى أن النشاطات بمختلف أنواعها قدرت نسبتها بـ 11%، منها الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية حيث كانت نسبتها 7 % لكل واحدة على حدى على اعتبار أنهما العاملين الأساسيين في تحسين وتجويد وترسيخ عملية التعليم.

في حين كانت نسبة المشاركة في أشغال الفرق البيداغوجية 7 % نظرا لأهمية هذه العملية في تعزيز العمل الجماعي، ثم التحضير والتحسين لعملية التدريس بنسبة تقدر بـ 5 % لكل واحدة منهما، حيث أن عملية التحضير هي الأساس الأول في النشاط التدريسي أما تحسينها فهو بمثابة تجديد للمعارف المقدمة في العملية التدريسية، ثم تلتها نسبة 4 % لكل من إعداد المستندات البيداغوجية وإعداد المطبوعات، كونهما من أهم الوسائل

البيداغوجية التي يتم بمقتضاها نقل المعلومات، أما مؤشرا نشاطات التصور والتسيير البيداغوجي فقد حظيا بنسبة تقدر بـ 2% على اعتبار أن نشاطات التصور تعتبر من بين النشاطات التي تساعد على خلق الروح الإبداعية لدى الطالب، أما نسبة 1% فقد كانت لباقي المؤشرات، الطرق البيداغوجية، تأطير نشاطات، التدريس نوعي، استعمال الأدوات والدعائم البيداغوجية، إعداد المعرفة، نقل المعرفة على اعتبارها أنشطة ثانوية لكل لا يجب أن لا تخلو منها العملية التدريسية.

ج/ الفئة المتعلقة بمهمة البحث العلمي والبيداغوجي

جدول رقم (04) : تكرارات مؤشرات مهمة البحث في عينة الدراسة.

الرقم	المؤشرات	التكرارات	النسب المئوية
01	البحث	16	33%
02	إعداد الكتب	3	6%
03	التعليمية	1	2%
04	نشر المقالات	1	2%
05	ضبط المناهج	2	4%
06	المشاركة في تحديد محاور البحث ذات الأولوية في ميدانهم	1	2%
07	نشر الكتب	1	2%
08	إنتاج العلمي	5	10%
09	إنتاج البيداغوجي	4	8%
10	إعداد برنامج التعليم	1	2%
11	إعداد ممرات بين مسارات التكوين	1	2%
12	تعديل مسار التكوين	1	2%
13	تحسين النظام البيداغوجي	1	2%
14	ضمان مهام الدراسات والاستشارات والخبرة أو التنسيق العلمي أو البيداغوجي	1	2%
15	وضع أشكال تكوين جديد	2	4%
16	التمثيل لدى الهيئات الوطنية أو الدولية	1	2%
17	اقترح البرنامج البيداغوجي لمسارات التكوين	1	2%
18	تنشيط أعمال فريق ميدان التكوين	1	2%
19	ضمان تأطير التكوين البيداغوجي للأساتذة المتربصين	2	4%
20	ضمان تأطير نشاطات التكوين الخارجي للطلبة	2	4%
	المجموع	48	100%

من الجدول رقم (04) نلاحظ أن مؤشر البحث ظهر في القانون الخاص بالأستاذ الباحث بنسبة تقدر بـ 33% من مجموع المؤشرات، كون هذا المؤشر يعبر عن مهمة البحث بصفة عامة، ويلاحظ عند جمع مؤشرات الإنتاج العلمي من (إعداد الكتب ونشر الكتب والإنتاج البيداغوجي، نشر المقالات) إن مجموع النسب المخصصة لها يقدر بـ 28% كونها القاعدة الأساسية التي يركز عليها البحث العلمي، أما باقي المؤشرات فقد جاءت بنسب متقاربة بين 2% و 4% لأن هذه الأنشطة تعتبر من بين النشاطات المستحدثة مع نظام ل.م.د.

د/ الفئة المتعلقة بمهمة الإشراف والمرافقة

جدول رقم (05) : تكرارات مؤشرات مهمة الإشراف في عينة الدراسة

الرقم	المؤشرات	التكرارات	النسب المئوية
01	تأطير المذكرات	1	2%
02	مناقشة المذكرات	1	2%
03	المتابعة الدائمة للطلاب	2	3%
04	الإشراف	21	35%
05	مساعدة الطالب	4	7%
06	النصح	6	10%
07	التوجيه	9	15%
08	المرافقة	2	3%
09	مساعدة الطالب في متابعة مساره التكويني	1	2%
10	الوساطة	1	2%
11	مساعدة الطالب في بناء مساره التكويني	2	3%
12	تلقين مناهج العمل الجماعي	1	2%
13	تحفيز الطالب	1	2%
14	مساعدة الطالب في إعداد مشروعه المهني	2	3%
15	استقبال الطلبة	6	10%
	المجموع	66	100%

من الجدول رقم (05) نلاحظ أن مؤشر الإشراف ظهر في القانون بنسبة تقدر بـ 35% وهي نسبة عالية إذ ما قورنت بنسب المؤشرات الأخرى، وهذا لأنه يعبر عن مهمة الإشراف بصفة عامة، ثم تلتها مؤشرات التوجيه بنسبة 15% على اعتبار إن مهمة التوجيه هي الأخذ بيد الطالب ومساعدته في رسم مساره حياته التعليمية الآتية، وكذا مسار حياة المهنة المستقبلية، ثم تلتها عمليتي النصح والاستقبال بنسبة تقدر بـ 10% حيث أن استقبال الطالب

ونصحه يعطيه نوعا من الثقة ويساعده في زيادة الروح المعنوية لديه، ثم جاءت نسبة 7 % لمساعدة الطالب أي مساعدته في جميع النواحي التعليمية، أما باقي المؤشرات فكانت بنسب متقاربة، متراوحة بين 2 و3% كونها المهام الأقل أهمية ولكن هذا لا يمنع في أن لها الدور الكبير في بناء شخصيته وإعطائه صورة عن حياته المستقبلية وكذا تلقيه العمل ضمن جماعات، من أجل تنمية الحس العمل الجماعي لما له من فائدة في حياته المهنية.

هـ / الفئة المتعلقة بمهمة التقويم:

جدول رقم (06) : تكرارات مؤشرات مهمة التقويم في عينة الدراسة.

الرقم	المؤشرات	التكرارات	النسب المئوية
1	ضمان حسن سير الامتحانات	4	7%
2	تصحيح الأوراق	6	11%
3	المشاركة في المداولات	6	11%
4	تحضير مواضيع الامتحانات	3	5%
5	تقييم أشكال التكوين	1	2%
6	تقييم البرامج	2	4%
7	تقييم المسارات	3	5%
8	التقييم المتواصل	1	2%
9	التقييم الدوري	2	4%
10	تقييم النشاطات	3	5%
11	تقييم المنشورات العلمية	2	4%
12	التقييم الذاتي	1	2%
13	تقرير سنوي	3	5%
14	تقييم	15	26%
15	معايير التقييم	2	4%
16	كفايات المكافأة	1	2%
17	شبكة التنقيط	2	4%
المجموع		57	100%

يلاحظ من الجدول رقم (06) أن مؤشر التقييم ظهر في القانون الخاص بنسبة تقدر بـ 26% وهي أعلى نسبة إذ ما قورنت بالنسب الأخرى، كونه يعبر عن عملية التقويم بصفة عامة، ثم تلتها تصحيح الأوراق والمشاركة في المداولات بنسبة تقدر بـ 11% لكل واحدة على حدى، كون أن عملية تصحيح الأوراق من بين أهم الوسائل المستخدمة في العملية التقويمية، أما المشاركة في المداولات فهي بمثابة تقييم عام وجماعي للمستوى الذي وصل إليه كل طالب

على حدى ومستوى الطالبة ككل، ثم جاءت نسبة 7% لضمان حسن سير الامتحانات لأنها تهتم بالجانب التنظيمي لسير الامتحانات، ثم تلتها تحضير مواضيع الامتحانات، تقييم المسارات، تقييم النشاطات، تقرير سنوي بنسبة 5% لكل منها، فعملية تحضير مواضيع الامتحانات تعتبر من أهم العمليات التقييمية التي يقوم بها الأستاذ، فإن كان موضوع الامتحان قائم على أسس صحيحة فإن عملية التقييم ستكون أكثر موضوعية ومحقة لأهداف التقييم، أما تقييم المسارات فهي تعتمد على تقييم البرامج التعليمية المصممة، وتقييم النشاطات فهو يهتم بتقييم نشاطات الطلاب خلال المحاضرات والأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية، وقد كانت نسبة 4% لكل من التقييم الدوري، تقييم المنشورات العلمية، معايير التقييم، شبكة التنقيط، فالتقييم الدوري يكون لمعرفة المستوى الحالي، أما تقييم المنشورات العلمية فهي تهتم بتقييم الإنتاج العلمي أما باقي المؤشرات فقد أتت بنسب ضئيلة تقدرت بـ 2%.

و/ الفئة المتعلقة بمهمة التكوين

جدول رقم (07) : تكرارات مؤشرات مهمة التكوين في عينة الدراسة .

الرقم	المؤشرات	التكرارات	النسب المئوية
1	المشاركة في المنتقيات	1	3%
2	المشاركة في المؤتمرات	1	3%
3	التكوين الأولى	1	3%
4	البحث التكويني	1	3%
5	تنمية الكفاءات	1	3%
6	تنمية القدرات	1	3%
7	التكوين العالي	5	14%
8	التكوين الذاتي	1	3%
9	تأطير التكوين	1	3%
10	التكوين	14	38%
11	تجديد المعارف	1	3%
12	تحسين النظام البيداغوجي	1	3%
13	التمنية العلمية	1	3%
14	تكوين متواصل	2	5%
15	تحسين المستوى	1	3%
16	تطوير المؤهلات المهنية	1	3%
17	تحسين المعارف في مجال نشاطهم	1	3%
18	التكوين الخارجي	1	3%

19	أشكال التكوين	1	3%
المجموع		37	100%

من الجدول رقم (07) نلاحظ أن مؤشر التكوين ظهر في القانون الخاص بالأستاذ الباحث بنسبة تقتدر بـ 38% أكبر من نسبة المؤشرات الأخرى، وهذا لكونه يعبر عن مهمة التكوين بصفة عامة، ثم أتى مؤشر التكوين العالي بنسبة تقدر بـ 14% ليعبر على نوعية التكوين المقدمة للطالب، فهو عبارة عن تكوين تخصصي. ثم جاءت باقي المؤشرات بنسبة تقدر بـ 3% لكل مؤشر. (تنمية الكفاءات، تحسين المستوى، تجديد المعارف، تحسين المستوى...)، فهي تعبر عن التنمية والتجديد في المعارف المكتسبة من أجل تنمية المهارات المهنية.

4/ التحليل الكيفي للمواد القانونية:

■ التحليل الكيفي للمواد التي تناولت مهام الأستاذ الباحث من المرسوم التنفيذي رقم: 130-08 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

المادة 4: ركزت هذه المادة على عدة مهام أساسية متمثلة في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، حيث يعتبر التعليم وظيفية بيداغوجية هامة يؤديها الأستاذ باعتباره همزة الوصل بين المناهج والطالب، وذلك من خلال التحضير الجيد للمحاضرات التي يجب أن تكون شاملة لجميع مواضيع المقياس، مركزة على أهم العناصر فيه، إضافة إلى أنها يجب أن تكون محينة تتماشى مع أهم التغيرات التي يفرضها التقدم العلمي والمعرفي والتكنولوجي سواء من حيث طرق التدريس، أو من حيث الوسائل البيداغوجية المستخدمة. ما يعني أن الأستاذ الجامعي يجب أن يكون على اطلاع دائم بأهم المستجدات في مجال التعليم والبحث العلمي حتى يطور من نفسه ويكتسب كفاءات ومهارات تؤهله لأن يكون أستاذا باحثا. وهذا من خلال دراسته لأهم المواضيع المستجدة، والتي تؤثر على المجتمع بشكل من الأشكال. في محاولة لمعرفة الأسباب واقتراح الحلول المناسبة خدمة للفرد والمجتمع. ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يتمتع بمايلي:

- اختيار طرق ووسائل تعليمية تتناسب والمحتوى المراد تدريسه.
- الكفاءة العلمية في المادة المدرسة والمعرفة التامة بالمقياس المراد تدريسه.

- الإلمام بمجال التخصص مع الإطلاع على التخصصات الأخرى.
 - مواكبة أهم التطورات في مجال التدريس من مواضيع وطرق ووسائل تعليمية مستجدة والاهتمام بتحسين المعارف وتطوير المهارات ضمانا للجودة الشاملة.
 - الإصغاء وحسن توصيل المعلومات.
 - القدرة على التخطيط والتنفيذ الجيد للدروس.
 - التمكن من إستراتيجيات التدريس.
 - التحكم في إدارة الصف، وإدارة العمل الجماعي.
 - تطوير معارفه ومهاراته التخصصية والتربوية.
 - إنجاز أبحاث علمية مبتكرة في مجال التخصص.
 - تقديم أفكار وخدمات موجهة لخدمة المجتمع وتطوير.
- المادة 8:** تتضمن هذه المادة مهمة الإشراف، والتي تعنى بإرشاد الطلبة أكاديميا، ومرافقتهم بيداغوجيا ومساعدتهم على الاندماج في مجتمع التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال توجيههم إلى كيفية استغلال فضاء المكتبة الجامعية في جمع المراجع وأجراء البحوث العلمية المطلوبة منهم، إضافة إلى الانتفاع من المراجع المختلفة في مجال تخصصه، وبلورة أفكاره وتنميتها حول هذا المجال، من خلال مناقشة وتقييم ما تمت مطالعته من أفكار ومعلومات ومعارف مختلفة وإبداء رأيه الخاص بها ونقدها، ما يساعد في صقل شخصيته وتكوينها كطالب باحث. مع توجيهه إلى أساليب التقييم الذاتي، وخطوات بناء مشروعه الأكاديمي والمهني. وحتى يحقق الأستاذ هذه المهمة بنجاح عليه أن:
- يكون مطلعاً على أساليب الإرشاد التربوي، ويتقن ممارستها حتى يقدم الدعم اللازم للطلاب كلما تطلب الأمر ذلك.
 - يتواصل بفعالية مع الطلبة، ويؤثر فيهم إيجابيا من خلال الاهتمام بحاجات الطلبة النفسية والاجتماعية إلى جانب حاجاتهم البيداغوجية.
 - الدراية ببعض أساليب التوجيه والإرشاد الفردي والجماعي وتنمية مهارة التقويم الذاتي لدى الطلبة من خلال تصميم أنشطة إرشادية تهدف إلى ذلك.
 - الإطلاع على مختلف المهن المرتبطة بتخصصه على الأقل لمساعدة الطالب في بناء مشروعه المهني.

- تصميم واقتراح أنشطة وآليات تساعد الطالب على التوافق مع البيئة الجامعية.
- تصميم أنشطة إرشادية تهدف إلى مساعدة الطالب على الاستقلالية، وصولاً به إلى تنمية مهارة التقويم الذاتي لديه.

المادتين 10-11: تضيف هاتان المادتان مهمة الأعمال الإدارية في الجامعة أو لدى بعض المؤسسات العمومية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا يشترط على الأستاذ الجامعي أن تتوفر فيه بعض الخصائص المساعدة على ذلك وهي:

- دافعية قوية لتنمية المجتمع من خلال المشاركة في برامج تنموية وترقوية تفيد الفرد والمجتمع.
- المساهمة في اقتراح حلول لمشكلات البيئة المحلية والمجتمع ككل.
- الالتزام بأخلاقيات المهنة.
- الاطلاع على كل مناهج البحث العلمي وإتقان وسائله.
- الكفاءة العلمية في تخصصه.
- القدرة على تصميم المحتويات التدريسية والبرامج التكوينية.
- مهارات التخطيط، والتنبؤ وحسن استثمار الموارد البشرية المتوفرة.
- تصميم آليات وأدوات متابعة السير البيداغوجي للبرامج.
- القدرة على تقويم البرامج التعليمية.
- الدراية التامة بالتخصصات التي لها علاقة بتخصصه.
- القدرة على تنفيذ الخطط البيداغوجية.
- القدرة على خلق البدائل عند الحاجة إليها.
- النظرة النسقية للجامعة مع المجتمع.

المادتين 13-14: تشير هاتان المادتان إلى أن الأستاذ الجامعي يمكنه المشاركة في ملتقيات ومؤتمرات علمية وطنية ودولية تمكنه من زيادة رصيده المعرفي، مع تجديد معارفه من خلال الخبرات المكتسبة عن طريق الاحتكاك العلمي مع جميع الأطراف المشاركة في هذه الملتقيات، وتبادل الأفكار والمعلومات بهدف التكوين الذاتي من جهة، والتنمية العلمية والتربوية الوطنية من جهة أخرى. ولتحقيق ذلك على الأستاذ الجامعي أن يتمتع بالخصائص التالية:

- المشاركة بأعمال علمية ذات جودة عالية في المؤتمرات والندوات والملتقيات مقترنة بمجال تخصصه.
- تحقيق ما يعرف بالتعلم الذاتي من خلال حضور المؤتمرات العلمية والمشاركة فيها، ومن خلال إنجاز البحوث والدراسات العلمية المهمة التي لها صلة بالمجتمع ومشاكله المختلفة.
- العمل على تطوير وتحسين النظام البيداغوجي في الجامعة والمؤسسات التربوية الأخرى.
- التمتع بروح البحث والاستكشاف.
- مهارات التأليف العلمي (بحوث، أطروحات، مقالات، كتب، سندات علمية وبيداغوجية).

المادة 22: يعتبر التكوين أحد المهام المنوطة بالأستاذ الجامعي، والذي تم ادراجه ضمن القانون الأساسي الخاص به، باعتباره عملية تهدف إلى الرفع من مستوى الأداء المهني للأستاذ، وكذا تحسين قدراته ومهاراته، وتطوير كفاءاته العلمية والمعرفية والتكنولوجية من أجل تحقيق جودة العمل التعليمي والأكاديمي. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تتوفر في الأستاذ الباحث الخصائص التالية:

- الاستمرارية في تطوير المعارف والمهارات الذاتية.
 - تحيين وتجديد معارفه في مجال تخصصه.
 - الدافعية للتطوير الذاتي والإبداع بالاعتماد على التطور المعرفي.
 - استخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة، وتوظيفها في التطوير من مجال التخصص.
- المادة 23:** عرضت هذه المادة مهمة التقييم، التي تقترن بالأستاذ الجامعي من ناحيتين، الأولى متعلقة بطرق تقييمه للطلبة، واستخدامه أهم الوسائل الحديثة التي تهدف إلى تحقيق الموضوعية المطلقة في هذه العملية، واستخراج القدرات الكامنة للطلبة وتمكينهم من توظيفها. والثانية متعلقة بتقييمه هو بما يسمى بالتقييم الذاتي، أو من حيث تقييم الأداء من قبل لجنة علمية مختصة، تعتمد في ذلك على التقارير المعدة من قبله، وعلى الأنشطة التعليمية والعلمية المختلفة التي قام بها خلال مساره الأكاديمي في الجامعة وهذا الشكل من التقييم يكون خاصة في الترقية إلى المناصب الأعلى. ما يعني أن هناك خصائص يجب أن تتوفر فيه تتمثل في:

- القدرة على اكتشاف نقاط القوة عند كل طالب وتمكينه منها ليوظفها بطريقة صحيحة، مع تعزيز نقاط الضعف.
 - القدرة على التقييم الذاتي في جميع المجالات.
 - تقبل نقد الآخرين وتوجيهه من أجل التطوير الذاتي.
 - تشجيع الطالب وتدريبه على تحمل المسؤولية، والاستقلالية في استكشاف ذاته ومحيطه الخارجي.
 - القدرة على تصميم واستخدام أساليب وأدوات متنوعة للتقويم.
 - مهارات إدارة العمل الجماعي (فرق البحث).
 - تقبل الطلاب على اختلاف أنماط تعلمهم وسمات شخصيتهم.
 - القدرة على تحديد نقاط القوة والضعف في أدائه الجامعي في جميع مجالاته.
 - روح تقبل الرأي الآخر.
- المواد 30، 33، 37، 41، 44، 49، 54، 55:** حددت هذه المواد مهام الرتب المعيد، الأستاذ المساعد قسم "ب" و"أ"، الأستاذ المحاضر قسم "ب"، الأستاذ المحاضر قسم "أ"، الأستاذ المميز، وهذه المهام لها نفس الخصائص التي تم ذكرها في المواد السالفة الذكر.
- وإلى جانب المهام القاعدية سالفة الذكر، هناك نوع من المناصب المسماة العليا تهدف إلى ضمان تكوين نوعي للطلبة، يمكن أن يتقلدها الأستاذ الجامعي تحدد المواد التالية مهام كل منصب منها، كما يلي:
- المواد 60، 61، 62:** حددت هذه المواد مهام كل من مسؤول فريق ميدان التكوين، ومسؤول شعبة التكوين، ومسؤول الاختصاص ومن أجل القيام بالمهام المذكورة أعلاه، يمكننا استخلاص أنه ل يتم القيام بها على أكمل وجه، يجب أن تتوفر المهارات والكفاءات التالية:
- القدرة على تصميم المحتويات التدريسية والبرامج التكوينية.
 - مهارات التخطيط، والتنبؤ وحسن استثمار الموارد البشرية المتوفرة.
 - تصميم آليات وأدوات متابعة السير البيداغوجي للبرامج.
 - القدرة على تقويم البرامج التعليمية.
 - الدراية التامة بالتخصصات التي لها علاقة بتخصصه.
 - القدرة على تنفيذ الخطط البيداغوجية.

- مهارات إدارة العمل الجماعي.
- القدرة على خلق البدائل عند الحاجة إليها.
- التحليل الكيفي للمواد القانونية التي تطرقت إلى مهمة الإشراف، وهذا من المرسوم التنفيذي رقم 03-09 المؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق 3 يناير سنة 2009 يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفايات التنفيذ.
- المادة 2، 7، 8: جاءت هذه المواد لتعرف مهمة الإشراف وتنظمها، حيث اعتبرتها عملية متابعة ومرافقة دائمة للطالب، هدفها الرئيسي مساعدة الطالب للتكيف مع مستجدات بيئته التعليمية وتعريفه بعالم الشغل.
- وتشتمل مهمة الإشراف خمسة جوانب وهي:
- الجانب الإعلامي والإداري: استقبال الطالب والاهتمام بانشغالاته، وتوجيهه، والوساطة بينه وبين الإدارة.
- الجانب البيداغوجي: مرافقة الطالب في مشواره التعليمي، ومساعدته في بناء مشروعه الأكاديمي.
- الجانب المنهجي: تمكين الطالب من مناهج العمل الجامعي، فرديا وجماعيا.
- الجانب التقني: تدريب الطالب على استخدام الأدوات والدعائم البيداغوجية.
- الجانب السيكلوجي: تحفيز الطالب وحثه على متابعة مساره التكويني.
- الجانب المهني: مساعدة الطالب في بناء مشروعه المهني.
- ومن خلال محتوى هذه الأخيرة، يمكننا أن نستنتج أنه من أجل ضمان القيام بمهمة الإشراف على أكمل وجه، من الضروري أن تتوفر في الأستاذ الباحث المهارات الرئيسية التالية:
- يتعرف على المعنى الحقيقي للمرافقة البيداغوجية وتطبيق خطواتها الصحيحة بتشجيع الطلاب على الاشتراك في الأنشطة والاندماج في الحياة الجامعية.
- تقديم الدعم اللازم للطالب كلما تطلب الأمر ذلك.
- تشجيع الطلاب على الاشتراك في الأنشطة والاندماج في الحياة الجامعية.
- الاهتمام بحاجات الطلبة النفسية والاجتماعية إلى جانب حاجاتهم البيداغوجية.
- التمكن من مختلف الوسائل والدعائم التعليمية التي سيدرب عليها الطلبة.
- المهارة الكشف عن قدرات الطلاب، ومساعدتهم على تنميتها.

- الاطلاع على التخصصات الأخرى من أجل مساعدة الطالب في بناء مشروعه الأكاديمي، ومختلف المهن المرتبطة بتخصصه على الأقل لمساعدة الطالب في بناء مشروعه المهني.
- تشجيع الطالب وتدريبه على تحمل المسؤولية، والاستقلالية في استكشاف ذاته ومحيطه الخارجي.

5/ الخصائص المهنية للأستاذ الجامعي من خلال القانون الأساسي للأستاذ الباحث:

اعتمادا على ما تم من تحليل كمي وكيفي لعينة الدراسة من المواد القانونية التي تناولت مهام الأستاذ الباحث، بعد حصر هذه المهام في ست فئات شملت: التدريس، والبحث العلمي والبيداغوجي، الإشراف والمتابعة، والتقويم، والتكوين، وخدمة المجتمع. يمكننا أن نجيب على التساؤل الذي انطلقت منه الدراسة الحالية، وهو: ما هي الخصائص المهنية الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي من خلال القانون الأساسي للأستاذ الباحث؟ برصد مجموعة من السمات والمهارات تخص كل مهمة من المهام المذكورة أعلاه يوضحها بالتفصيل الجدول التالي:

جدول رقم (08): مهام الأستاذ الباحث والمهارات الضرورية لإنجازها

المهام	الخصائص اللازمة
التدريس	- اكتساب قدرات وكفاءات علمية ومعرفية متعلقة بالمقاييس المدرسة، والحرص على تحيينها.
	- التنوع من طرق التدريس البيداغوجية والتعليمية المختلفة، ومتابعة تطورها.
	- التنسيق بين طرق التدريس المناسبة للمحتوى المراد تدريسه.
	- التخطيط والتنفيذ الجيد للأنشطة التعليمية.
	- استخدام الوسائط والدعائم التعليمية بفاعلية، خاصة التكنولوجية منها.
	- اكتساب مهارات إدارة الوقت، ومهارات إدارة الحوار والنقاش، والتعامل مع ديناميكية الجماعة بفاعلية.
	- تفعيل مهارة الإصغاء، وإثارة دافعية الطلبة للتعلم، وتوصيل المعلومات.

- الاهتمام بحاجات الطلبة النفسية والاجتماعية، إلى جانب حاجاتهم البيداغوجية. - الاستعداد لتقديم الدعم المناسب لاحتياجات الطلبة. - الاطلاع على الأنشطة التي تسهل الاندماج في الحياة الجامعية. - القدرة على تصميم الأنشطة التي تشجع الطلبة على التعاون والعمل كفريق. - تفعيل مهارة الكشف على قدرات وملكات الطلاب لمساعدتهم في تنميتها - الدراية ببعض أساليب التوجيه والإرشاد الأكاديمي الفردي والجماعي. - التمكن من مختلف الوسائل والدعائم التعليمية التي سيدرب عليها الطلبة - التمكن من استخدام التكنولوجيات الحديثة (الإعلام الآلي، الانترنت). - الاطلاع على التخصصات الأخرى من أجل مساعدة الطالب في بناء مشروعه الأكاديمي، ومختلف المهن المرتبطة بتخصصه على الأقل لمساعدة الطالب في بناء مشروعه المهني.	الأشراف
- الدافعية للتطوير الذاتي من حيث المعارف والمهارات التخصصية والتربوية. - القدرة على التعلم الذاتي والتقويم الذاتي. - الاطلاع المستمر على الجديد في الإنتاج العلمي من كتب ومقالات ووثائق البيداغوجية. - الحرص على المشاركة في المؤتمرات والندوات والملتقيات في مجال التخصص. - البحث العلمي والبيداغوجي: - الدافعية للمساهمة في تطوير وتحسين النظام البيداغوجي. - روح البحث والاستكشاف. - التمكن من أساسيات البحث العلمي في مجال تخصصه. - مهارات التأليف العلمي (الرسائل، المقالات العلمية، الكتب والسندات العلمية والبيداغوجية). - القدرة على تصميم المحتويات التدريسية المناسبة. - مهارات إدارة العمل الجماعي (فرق البحث). - الدراية بضرورة النشر العلمي.	التكوين
- الاطلاع المستمر على أنواع التقويم وأساليبه. - إدراك أهمية التقويم المستمر والحرص على تحسين أساليبه. - التنوع من استخدام أساليب التقويم وأدواته. - القدرة على توجيه الطلبة نحو استخدام التقويم الذاتي	التقويم

- الوعي بأهمية تبني النظرة النسقية للجامعة مع المجتمع. - الاستعداد لتقديم أفكار تساهم في حل المشكلات في بيئته المحلية ومجتمعه. - الاستعداد للمشاركة في الأنشطة التي تعنى بخدمة المجتمع وتنمية البيئة أو لتصميمها. - الدافعية للمشاركة في برامج وأنشطة لتنمية المجتمع. - القدرة على ربط النشاط الأكاديمي للطلاب باحتياجات المجتمع.	خدمة المجتمع
---	---------------------

ويمكن اعتمادا على المعطيات التي يوفرها هذا الملمح أن يخطط للعديد من التدابير التي تهدف سواء إلى:

- تقويم هذه الخصائص في حالة اكتشاف تباين بين ما يجب أن يتوفر فيها من خصائص وما لديها حاليا، سواء من خلال التدريب بعد تحديد احتياجاتها التدريبية، أو من خلال انتقاء موارد أكثر ملاءمة، حيث لا يمكن لأي برنامج تدريبي أو عملية انتقاء مهني أن تتم بنجاح دون الاعتماد على تحديد موضوعي وعلمي لما يجب أن يتوفر في موضوع التدريب أو الانتقاء من الخصائص.
- أو إلى التقييم الذاتي لأعضاء هيئة التدريس أنفسهم بهدف التقويم (التعلم، التطوير) الذاتي.

الخاتمة:

لقد تم العمل بالقانون الأساسي للأستاذ الجامعي منذ سنة 2008، والذي كان وقتها مواكبا لأهم التطورات العلمية والمعرفية المفروضة على الجامعات الجزائرية بصفة خاصة والعالمية بصفة عامة، غير أن هذه المهام لم تعد كافية مع حلول سنة 2020، والتي شهدت انتشار فيروس (كوفيد 19) الذي أثر على العالم بصورة كبيرة والذي تطور مع حلول سنة 2021 إلى فيروس دلتا المستجد. ما أدى بالجامعات خاصة الجزائرية إلى اللجوء إلى ما يعرف بالتعليم عن بعد، بالاعتماد على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. ما غير من طرق التدريس والتقييم والبحث العلمي والتكوين والإشراف، الأمر الذي فرض على الأستاذ الجامعي ضرورة اكتسابه خصائص ومهارات وكفاءات جديدة تتناسب والتغيير المفروض، الذي جعل من الخصائص المحددة آنفا منذ سنة 2008 تبدو غير كافية مقارنة بالتطورات العلمية المستجدة.

النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى وجوب توفر مجموعة من الخصائص المهنية في الأستاذ

الجامعي تتمثل فيما يلي:

- امتلاك القدرات والكفاءات العلمية والمعرفية المتعلقة بالمقاييس المدرسة.
- استخدام طرق التدريس البيداغوجية والتعليمية الحديثة، ومتابعة التطور في هذا الجانب.
- استخدام الوسائط الرقمية التعليمية بفاعلية.
- اكتساب مهارات إدارة الوقت، ومهارات إدارة الحوار والنقاش، والتعامل مع ديناميكية الجماعة بفاعلية.
- تفعيل مهارتي الإصغاء، وتوصيل المعلومات، وإثارة دافعية الطلبة للتعلم.
- الاطلاع على الأنشطة التي تسهل الاندماج في الحياة الجامعية.
- القدرة على تصميم الأنشطة التعليمية التي تشجع الطلبة على التعاون والعمل كفريق.
- تفعيل مهارة الكشف على قدرات وملكات الطلاب لمساعدتهم في تنميتها.
- الدراية بأساليب التوجيه والإرشاد الأكاديمي الفردي والجماعي للطلبة.
- التمكن من مختلف الوسائل والدعائم التعليمية وتدريب الطلبة على استخدامها.
- التمكن من استخدام التكنولوجيات الحديثة (الإعلام الآلي، الأنترنت).
- الاطلاع على التخصصات الأخرى من أجل مساعدة الطالب على بناء مشروعه الأكاديمي، وكذلك توفير المعلومات للطلاب حول مختلف المهن المرتبطة بتخصصه لمساعدته في بناء مشروعه المهني.
- الدافعية للتطوير الذاتي من حيث المعارف والمهارات التخصصية والتربوية.
- الاطلاع المستمر على الجديد في الإنتاج المعرفي العلمي.
- التمكن من أساسيات البحث العلمي في مجال تخصصه.
- التدريب على مهارات التأليف العلمي (الرسائل، المقالات العلمية، الكتب، السندات العلمية والبيداغوجية).
- إدراك أهمية التقويم المستمر والحرص على تحسين أساليبه.

التوصيات:

لقد تم تحديد الخصائص المهنية الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي حتى يمكنه القيام بمهامه بفعالية من خلال القانون الأساسي للأستاذ الجامعي، غير أن هذه الخصائص تغيرت مؤخرا مع المستجدات الصحية العالمية، حيث مع ظهور فيروس كوفيد 19 اتجهت الجامعات إلى اعتماد نظام التكوين عن بعد باستعمال عدة وسائط (البروغرس، المودل،) والتي تسمح للأستاذ الجامعي بتأدية مهامه وفق هذا النظام، ما يفرض توفر خصائص مهنية جديدة تواكب هذه الظروف الصحية المستجدة، لذا وكاقترح من الباحثين على الجهات المسؤولة عن التعليم العالي مجموعة من التوصيات من خلال إعادة صياغة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي تتمثل فيما يلي:

- أن تعيد صياغة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي بتجيينه وفق ما يرتبط بتطوير كفايات الأستاذ الجامعي المهنية والمعرفية والبحثية.
- أن تتابع الجهات المسؤولة التطوير المهني للأستاذ الجامعي ليكون مفيداً لدوره، وأن تتابع التدريب له على الاتصال لنقل المعلومات بشكل أفضل إلى المجتمع المحيط.
- أن تعمل الجهات المسؤولة على تدريب الأستاذ الجامعي على الإنتاج المعرفي والتكنولوجي العالي.
- أن تعمل الجهات المسؤولة على دمج الأستاذ الجامعي في المنظومة البحثية، وأن توفر له كل الدعم المادي والفني.
- أن تحرص الجهات المسؤولة على تطوير الكفايات المهنية والعلمية في ظل توظيف التكنولوجيا الرقمية.
- أن تعمل الجهات المسؤولة على تمكين الأستاذ الجامعي من إدارة التعليم من خلال الوسائط الرقمية.

قائمة المراجع:

- [1] أحمد بن مرسل، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- [2] مورييس أنجريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعد سبعون، إشراف ومراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004

- [3] المرسوم التنفيذي رقم: 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.
- [4] المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق 3 يناير سنة 2009 يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفايات التنفيذ. وهما من الجرائد الرسمية الصادرة في: 4 مايو 2008 و 6 يناير 2009.
- [5] MESERS, L'enseignement supérieur en Algérie entre défis et ambitions, Les universités à l'heure de l'évaluation, (Juin 2012), AUF, Rabat online : <https://www.auf.org/media/CHERIFI>
- [6] MESERS., Bilan Des Realisation Du Secteur De L'enseignement Seperieur Et De La Recherche Scientifique, (Juin 2021) Rabat online : https://services.mesrs.dz/.../bil.../bilan_mesrs_2021_FR.pdf

الهوامش:

(1) MESERS, L'enseignement supérieur en Algérie entre défis et ambitions, Les universités à l'heure de l'évaluation, AUF, (Juin 2012) ,Rabat online : <https://www.auf.org/media/CHERIFI,P:12>

(2) MESERS, L'enseignement supérieur en Algérie entre défis et ambitions, Les universités à l'heure de l'évaluation, AUF, (Juin 2012) ,Rabat online : <https://www.auf.org/media/CHERIFI,P:12>

(3) MESERS., Bilan Des Realisation Du Secteur De L'enseignement Seperieur Et De La Recherche Scientifique, (Juin 2021) Rabat online : https://services.mesrs.dz/.../bil.../bilan_mesrs_2021_FR.pdf,P:03

(4) أحمد بن مرسل، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 250

(5) مورييس أنجريس (2004)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي ، كمال بوشرف، سعد سبعون، إشراف و مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص: 218